

السياسي يزور البرلمان نهاية الشهر... وبرنامج الحكومة



علقت مناقشة قانون الخدمة المدنية المثير للجدل وسط اعتراض مبدئي (أ ف ب)

إن الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب التي سيحضرها رئيس الجمهورية، من المتوقع أن تكون أواخر الشهر الجاري. وأضاف للمحررين البرلمانين، أمس، أن الرئيس سيلقي خطاباً خلال الجلسة، فيما تلقى الحكومة بيانها أمام المجلس في جلسة أخرى.

وتعقياً على تصريحات رئيس الوزراء، أوضح العجاني أن الحكومة تعد الأجنحة التشريعية الخاصة بها استعداداً لعرضها على البرلمان، وهي تتضمن قوانين إنشاء «الهيئة الوطنية للصحافة» و«الهيئة الوطنية للإعلام»، و«المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المسموع والمرئي والمقروء»، وأضاف: «وزارة العدل انتهت من إعداد مشروعات قوانين لتلك الهيئات استعداداً لعرضها عليها فور تشكيلها»، موضحاً أن من ضمن الأجنحة التشريعية «قانون العدالة الانتقالية وقانون بناء الكنائس وترميمها».

وكانت اللجان الـ19 لمجلس النواب، التي انتخبت قبل أيام، قد استكملت عملها، وهي تناقش حزمة القوانين التي صدرت في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، لبتها قبل الأحد بعد المقبل.

على خط مواز، كشف النائب في «لجنة الإعلام والصحافة»، مصطفى بكري، عن أن النواب يجمعون توقعات لمحاسبة هشام جنيته وتقديمه إلى النيابة للمساءلة بسبب تقرير تقصي الحقائق الذي أعلنه الأخير.

وقال بكري لـ«الأخبار»، إنه جمع ما يزيد على توقع 50 نائباً، بتهمون جنيته بتهديد أمن القومي وإفشاء أسرار الدولة والإساءة إلى سمعة مصر. وأضاف أنه التقى عبد العال، ووعده الأخير بعقد جلسة عامة للمجلس الثلاثاء المقبل لمناقشة تقرير اللجنة الذي

تطورات متسارعة يشهدها البرلمان المصري في نقاش القوانين التي أقرت قبل عقده. وافر منها أكثر من 50 قانوناً في يوم واحد أمس. وبينما أجلت الحكومة عرض خطتها إلى نهاية الشهر، وكذلك كلمة الرئيس، أجمع النواب على ضرورة محاسبة هشام جنيته وتقديمه إلى النيابة

القاهرة - رانيا العبد

في الوقت الذي حرص فيه مجلس النواب المصري على دعم الدولة، بالموافقة على كل القوانين التي صدرت قبل انتخاب المجلس، ويحق للبرلمان مناقشتها، وتزيد على 300 قانون، غالبيتها تختص بالمجموعة الاقتصادية، قرر النواب الوقوف أمام رئيس «الجهاز المركزي للمحاسبات»، هشام جنيته، وتقديمه إلى النيابة، عقاباً

جرت الموافقة على قوانين تتعلق بالجيش وبالشرطة دون اعتراضات

لكشفه عن فساد بعض الأجهزة، وذلك بتهمته الإساءة إلى سمعة مصر وتهديد أمنها القومي. في غضون ذلك، كشف رئيس الحكومة، شريف إسماعيل، في تصريحات أمس، أن الحكومة ستعرض برنامجها على مجلس النواب نهاية الشهر الجاري، وفي أسوأ الأحوال، يمكن تأجيل العرض إلى شباط التالي دون تحديد يوم بعينه. وجاءت هذه التصريحات على هامش لقاء إسماعيل رئيس مجلس النواب، علي عبد العال. كذلك قال وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب، مجدي العجاني،

مرتبات ومعاشات أفراد الجهازين، من دون أي اعتراض، وكذلك قوانين حماية المنشآت العامة، فيما وافقت «لجنة الدفاع والأمن القومي» وحدها على 12 قانوناً في هذا الصدد.

الأمر نفسه تكرر في اللجنة التشريعية التي وافقت على 35

اللجان اعتراضات من النواب بشأن القوانين المرسله إليها، ولم تراعى تخصيص اللجنة، وهو ما أثار غضب بعض نوابها، وسبب وقف عمل بعضها. وبادر النواب في سويغات قليلة بالموافقة على ما يزيد على 50 قانوناً أبرزها لمصلحة الجيش والشرطة، كزيادة

أكد عدم صحة ما تحدث به رئيس «الجهاز المركزي للمحاسبات» عن وجود فساد قيمته 600 مليار جنيهه خلال 2015. وأشار النائب إلى أن المجلس سيدعو كلاً من إسماعيل وجنيته إلى حضور الجلسة المذكورة. في سياق متصل، شهدت بعض

أموال خليجية للاستثمار في سيناء... وتمديد الطوارئ

كانت القبائل تامل إطلاق سراح 250 شخصاً بدلاً من ثمانية تلقوا عفواً

في شمال سيناء برفقة ممثلين عن ستة صناديق عربية، هي: «العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، و«السعودي للتنمية»، و«الكويتي للتنمية»، و«أبو ظبي للتنمية»، و«الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)»، و«البنك الإسلامي للتنمية»، وذلك لبحث فرص الاستثمار ولقاء أهالي سيناء. وأعلنت نصر أن الوزارة قدمت إلى الصناديق العربية مقترحات بإنشاء مصانع وقري بدوية ومشروعات لخدمات النساء البدويات.

خلاله على توقعات 155 نائباً قبل قرار تجديد الطوارئ ورفعها إلى رئاسة الجمهورية. وبموجب التمديد الرئاسي للطوارئ، فإن حظر التجوال سيستمر في مدينة العريش عاصمة شمال سيناء من الواحدة فجراً حتى الخامسة صباحاً، فيما يستمر في مدن الشيخ زايد ورفع من الساعة مساءً حتى السادسة صباحاً. كذلك، وبصفة أنها أول وزيرة تزور شمال سيناء مع وفد تنموي منذ نحو ثلاث سنوات، نفذت وزيرة التعاون الدولي سحر نصر، جولة

أخيراً، وأصدر عفواً رئاسياً عن ثمانية محبوسين على ذمة قضايا سياسية، بعد تأكيد الجهات الأمنية من أنهم «غير متورطين» في حوادث عسف، وهي الخطوة التي جاءت بعد ساعات من إعادة فتح «كوبري السلام» الرابط بين ضفتي قناة السويس بعد إغلاق استمر عامين لسدود أمنية، وهو ما يساعد في تسهيل الوصول إلى شمال سيناء. وفق مصادر قبلية، فإن المحبوسين الثمانية الذين أطلق سراحهم كانوا من بين المئات ممن اعتقلتهم قوات الجيش من منازلهم ومن الطرقات في مدن الحدود بدعوى الاشتباه، ومكثوا في معتقل العازولي العسكري في الإسماعيلية لمدة راوحت بين عامين وثلاثة أعوام دون أن توجه إليهم تهم محددة أو أي محاكمات، لكن العدد لم يكن كافياً بالنسبة إلى القبائل التي توقعات الإفراج عما بين 250 إلى 300 معتقل كانوا قد قدموا قوائم بأسمائهم إلى رئاسة الجمهورية.

العفو الرئاسي تزامن مع قرار تمديد حالة الطوارئ 3 أشهر جديدة اعتباراً من نهاية الشهر الجاري للمرة السادسة، فيما سيكون على السيسي إذا رغب في تمديد الطوارئ نهاية نيسان المقبل الحصول على موافقة مجلس النواب، علماً بأن النائب حسام رفاعي، عن دائرة العريش، عقد اجتماعاً داخل المجلس حصل

عفوراً رئاسياً محدود عن ثمانية من أبناء سيناء مقابل تمديد حالة الطوارئ ثلاثة أشهر أخرى. بالتزامن مع عودة المشروعات التي أطلقها الرئيس الأسبق حسني مبارك ولم تنفذ قبل ثورة يناير وأخفق الرئيس الإسلامي محمد مرسي في تنفيذها. خلاصة ما يجري في سيناء مع تمويل حكومي على الصناديق الخليجية لتحقيق التنمية في سيناء شمالاً وجنوباً

سيناء - زياد سلامة القاهرة - احمد جمال الدين

لا يزال نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي يظهر أنه يولي اهتماماً بالعمل في سيناء، فبجانب العمليات العسكرية المستمرة لمواجهة العناصر المتطرفة، يحاول تعمير المنطقة وتنفيذ المشروعات التي تعثرت على مدار سنوات، وهو ما انعكس أخيراً في ترويج الحكومة للمناحين الخليجيين من أجل الاستثمار في مشروعات تنموية في شمال سيناء، في ظل «تراجع الإرهاب وانحساره». واستجاب السيسي أخيراً لطلب عدد من مشايخ القبائل، الذين التقاهم

وتقول مصادر حكومية لـ«الأخبار» إن الحكومة تسعى إلى الحصول على ستة مليارات دولار من الصناديق العربية، خاصة الخليجية، على صيغة قروض ميسرة، من أجل ضخها على مدار ثلاث سنوات، بالإضافة إلى ضخ استثمارات في المشروعات التي ترغب الحكومة في تنفيذها، من بينها استصلاح الأراضي وتنفيذ مشروع ميناء العريش وزراعة أشجار الزيتون، فضلاً عن استغلال أراضي المصانع الصناعية لتنفيذ مشروعات كبرى. والخطة التي ستنفذها الحكومة وضعت في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولم تنفذ لأسباب سياسية، ثم أعلن إطلاقها الرئيس الإسلامي الأسبق محمد مرسي في أيار 2013، ولكن لم تتمكن حكومته

نفذت وزيرة التعاون الدولي جولة للبحث في مجالات الاستثمار الخليجي (من الوبه)

